

القارئ: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في "بلغ المرام":  
باب الرضاع:

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لا تحرّم المصّة ولا المصّتان). أخرجه مسلم.

الشيخ: الرضاع: كأنه اسم مصدر من أرضعت المرأة إرضاعاً، المصدر إرضاعاً، والرضاع على هذا يكون اسم مصدر، وقد يحتمل أن يكون مصدرًا من رضع الطفل رضاعاً أيضاً، فيكون مصدر رضع الطفل رضاعاً، كأنه ليس المراد "الإرضاع" إرضاع الرضاعة من الغير، من غير الأم، رضاع الطفل من أمها هذا هو الأصل وهو الطبيعي، والمقصود رضاع الطفل من غير أمها.

المقصود أن الرضاعة تُوجّب التحريم في الكتاب والسنة والإجماع، فأماما الكتاب فقوله تعالى: {وَأُمَّهَا تُكْمِلُ الْلَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ} [ النساء: ٢٣] فإذا رضع الطفل من امرأة فهي أمها، وبناتها أخواته، وأولاد بناتها هو خالهم، وأولاد أبنائها هو عمّهم، وآباءها آباءه وأمهما ....

الجامع: (الرضاعة تحرّم ما تحرّم الولادة) حديث عائشة، وللفظ الآخر: (يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النسّب) فإذا كانت المحرّمات من النسب سبع: بنات الأمهات، الأمهات، البنات، الأخوات، إلى آخره.. كما في آية "التحريم"؛ فكذلك المحرّمات من الرضاع سبع، الأم من الرضاع، والبنت من الرضاع، وهكذا، والأخت من الرضاع، والعمة من الرضاع، والخالة من الرضاع، وبنت الأخ من الرضاع، وهكذا، تحريم عجيب، سبحان الله!

وفي الرضاع مسائل، يعني: اختلف الناس في قدر الرضاع المحرّم، أقاويل، وأظهر الأقوال أن الرضاع المحرّم خمس رضعات، وأهل العلم يتفاوتون في هذا تفاوتاً عظيماً، منهم من يقول: أن أقل رضاع يحرّم ولو رضعة واحدة، رضاع مصة، لكن هذا مردود بقوله: (لا تحرّم المصّة والمصّتان، ولا الإملائحة والإملائتان) فهم بين طرفين متبادرتين متباعدتين، منهم من يقول: لا يحرّم إلا ثلاثة رضعات، لكن بتذر الأحاديث إن الرضاع المحرّم خمس رضعات كما في حديث سهلة، التي قال لها النبي في شأن سالم: (أرضعيه خمس رضعات تحرّمي عليه).

القارئ: عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (لَا تُحِرِّمِ  
الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصَّتَانِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الشيخ: هذا فيه دلالة على أن المَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ لا تُحرِّم، وفيه الرد على من يقول بأن ذلك يُحرِّم.

القارئ: وَعَنْهَا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (أَنْظُرْنَ مَنْ  
إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنْ الْمَجَاعَةِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشيخ: أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنْ الْمَجَاعَةِ، هذا يُستدلُّ به على أن الرضاع المحرّم ما كان  
قبل فطام -يعني: في الوقت الذي يعتمد فيه الطفل على الرضاع- ويوضّحه الأحاديث الأخرى: (لَا رَضَاع  
إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ) لأنّ زمان الرضاعة هو حولان: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} [البقرة: ٢٣٣]،  
وعليه فلا يُحرِّم رضاع الكبير، الطفل إذا استغنى عن الطعام صار يأكل الخبز وياكل اللحم ما جاء، لكن  
يجوّع إذا كان عمدته الرضاعة، فهو يرتضي لسد الجوعة.  
وقوله: (إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنْ الْمَجَاعَةِ) يُشبهه: (لَا رَضَاع إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ).

القارئ: وَعَنْهَا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: (جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهْلٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا  
مَوْلَى أَبِي حَدِيفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، قَالَ: "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ"). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الشيخ: هذا فيه دليل على التحريم عند الرضاع، وأن الرضاع يُحرِّم، في بعض الروايات: (أَرْضِعِيهِ خَمْسًا) لكن  
المؤلف كما ذكر (خمس رضاعات)، وهو يستدلّ به من يرى جواز أو أن رضاع الكبير محرّم، يستدلّ به من  
يرى أن رضاع الكبير يُحرِّم، وهي مسألة خلافٍ قديمٍ، اختلفت فيها أمّهات المؤمنين، فعائشة تذهب إلى ما  
دلّ عليه هذا الحديث، وغيرها من أمّهات المؤمنين لا يُوافقنّها على ذلك.

وأهل العلم بعد ذلك أيضاً مختلفون، منهم من لا يرى إرضاع الكبير يُحرِّم، ومنهم من يرى إرضاعه، ومنهم  
من يفصّل، منهم من يُطلق ويقول: إرضاع الكبير: إذا رضع رجلٌ كبيرٌ من امرأةٍ حرّمت عليه وصارت أمّه  
من الرضاعة، ومنهم من يقتدُه بمثل ما جاء في قصة "سهلة وسلم"، يعني إذا صار في حالةٍ معينةٍ يعني: ناسٌ  
ترى عندَهم طفلٌ وكبيرٌ، والمرأة ليست محرّم له وصار عليهم مشقةٌ من الاحتراز، ذلك كقصة سالم، والله  
أعلم. وهي مسألة اجتهادٍ، والله أعلم بالصواب، نعم إلى هنا يا محمد.

القارئ: أحسن الله إليكم، الآن من يأخذ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في جواز إرضاع الكبير ويحوز إرضاع السائق يقول للضرورة.

الشيخ: لا. السائق والعامل وهات، يعني ما هو بس السائق -الله يهديك- جماعة، ناس عندهم خدم كثير سواقين طيب.

القارئ: الأعمال المنزليه.. أقول مزارع، وكذا اللي في البيت.

الشيخ: أقول لك: ما هو بسوق فقط، في ناس عندهم سواليق [سائقين] .... بس تحتاج أنها تأكل كثيرا حتى ترضع [الشيخ ضاحكا] لا. الله أعلم، لكل حالة نظر، أما الإطلاق فلا يستقيم عندي.

طالب: أيش رأيكم؟ أحسن الله إليكم

الشيخ: أنا قلت: لا أقول فيها، فهي موضع اجتهاد، ولكل حالة اجتهاد معين.

القارئ: وهذا يعارض -أحسن الله إليكم- الحديث المتقدم.

الشيخ: أيش هو؟

القارئ: (إنما الرضاعة للحولين)، (إنما الرضاعة من المعاة).

الشيخ: أي.

القارئ: يعني معارضة.

الشيخ: معارضة، هي معارضة، ومن أجل ذلك صار اللي صار، لا، أما القول بالإطلاق فهذا لا شك في رده، لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الصرىحة الكثيرة المستفيضة: (أنظر من إخوانك، فإنما الرضاعة من المعاة)، (لا رضاع إلا في الحولين وكان قبل الفطام)، إلى هنا يا محمد، نعم يا محمد.

طالب: يا شيخ كلام الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله- يقول: من كانت حاله كحال سالم مولى أبي حذيفة فهو ابن بالتبياني والآن لا يوجد تبّي..

يقول الشيخ محمد بن عثيمين: من كانت حاله كحال سالم مولى أبي حذيفة فإنه يجوز إرضاعه، لا بد أن تكون مطابقة كاملة وهو أن هذا المولى الذي أرضعته زوجته كان ابنًا لهم بالتبياني والآن لا يوجد تبّي.

الشيخ: ما أدرى والله، ما أدرى والله.

القارئ: يقول: فلا رضاع عليه.

الشيخ: هو ابنُ بالتبيّن، هو ابنُ لهم، عائشةً -رضي الله عنها- التي تروي هذا الحديث كانت تأمورُ أخواها بإرضاع من تريده دخوله عليها، ولكن أمّهاتِ المؤمنين الآخريات لم يرِينَ ذلك.

طالب: في احتراز. قال القاضي: لعلّها حلبته ثم شربَه من غير الشيخ: أي سهل هذا، ما مشكّلة، متيسرة تحلى وما شاء الله، يعني الاحتراز أنه يرضع منها وهي أجنبية؟ لكن الرسولَ ما. قال لها: أرضعيه إذا حلَّ إرضاعه من أجل التحرير مُمكِن، ثُبِرُ ثديها وهو يمْصُ منه، بس ما ثُبِرُ إلا حلمة الثدي.